



الجديد في دورة المؤتمر العام السابع الثانية

ناصر العطار

■ باعتبار الدورة الثانية تزامن انعقادها مع العديد من المستجدات التخطيمية والمتغيرات سواءً ما كان منها انعقادها في مختلف المحافظات، والسياسية - التنموية الاقتصادية، التي ما لعلها تتحقق بهالية بالغة قبل كافة ت nomineات المؤتمر وقياداته المشاركون في الدورة.

وعلى مدى يومين عقدت خلاههم جلسات أعمال الدورة، والتي تم فيها استعراض التفاوت المقدم وأدراق المدى وإنجازات وألقابات

باعتبار إعطاء المؤتمر العام السابع مثابة كافة قواعد وأطر المؤتمر من يشلّون المناصب القيادية والتخطيمية.

وفي هذه السياق يهدف توسيع أهداف القرارات والتوصيات التي خرج بها المؤتمر العام السابع، سبور إنها، بدءاً بما تضمنته لصانة فحمة في أن القائمة

السياسية وكافة مؤسسات الدولة تتضمن من أجل تعزيز اواصر الحمبة والتجدد مع جميع الأحزاب، العمل على حماية منوط الوظيف والمحافظة على كوكساته ووحدته

والبنية على صيانة المدارك، وارواح المواطنين بين قيده المفترض وعوائقه.

ويؤكد أن المدارك لا يخفي خطر محنق بالوطن وبنائه، وإن ذلك من نند عليه فخامته في كل الأحوال له تات من عدم فكل حدث بهذا

ال المستوى لا شك أن له صلة هنا وهناك فالحاضر هو مرآة للماضي..

« تلك أشارنا تدل علينا.. فانتظروا بعدها إلى الآثار»

■ في الحال السياسي: الإشارة إلى انتخابات الدبيقة انتخابات الرئاسية المحلية والبلدية ٢٠٠٦

شكلت إضافة نوعية للتجربة الديمقراطية وتجربة المجالس المحلية وجدهم كونها في مكافحة الإرهاب، ودور القوات المسلحة والأمن في التصدي للأعمال الخارجية على المستوي والقانون.

وقوف القوادة أمام النتائج التي توصل إليها المؤتمر الشعبي وأحزاب اللقاء المشترك والقضائية بمحمد فتحي مجلس النواب، والحوال إجراء الإصلاحات في

النظام السياسي والانتخابي بما يعزز من دوره الديمقراطي وشفافية

الانتخابات.

وشهدت على ضرورة مواصلة برنامج وفق برامجها وفق برامجها وفق برامجها، يتم من خلاله إجراء التغييرات والمقاييس والقانونية، وإجراء انتخابات البلدية في مواعدها

الحادي وهيئة الاداء، ودور المجالس المحلية والجهات واحتياطات واحترام الرأي الآخر،

وحق كل حزب في تعدد رؤاه وتوجهاته حول مختلف القضايا، طالما هي في خدمة

الوطن ولا تتجاوز القواعد الوطنية.

■ وفي مجال الاقتصاد والتربية: أكد المؤتمر تمسك حكومته بإنجاز المهام

الملتفقة من البرنامج الانتخابي للمؤتمر للانتخابات المحلية والبلدية ٢٠٠٦

وأعاد على تشريح الفرضيات والتقويمية، وخصوصة تتفق الاصلاحات الإدارية والمالية والتنمية على المدى

اللاركيز وبما يمكن السلطات المحلية من تنفيذ مهامها دون الحاجة إلى الرجوع

للسلطة المركزية.

■ وأخيراً النشطة التخطيمية والجماهيرية: بما أن هذه النشطة هي الداعمة

الرئيسية لإنجاح المؤتمر، فقد أولى أهمية من المؤتمر العام السابعة، حيث

أقر تقرير اللجنة الدائمة للفترة، وأعاد بالقرارات

والتصويت عن اللجان الدائمة للمجلس والوزارات، وبيانات

وهيكلة المديرية، وبيانات